



&lt; خالد منتصر

## فتاوى «القرضاوي» ونقه «البتروودو»



الشيخ القرضاوي يدعو على الجيش المصري بالهلاك ويقول إن الجيش الإسرائيلي أفضل من جيشنا المجرم!! عجبت لك يا زمن، على رأي الفنان الراحل الملم محمد رضا، جاء الزمن الذي يعلمننا فيه «القرضاوي»، مفتي النانو، معنى الوطنية، أفضل رد على «القرضاوي» هو من «القرضاوي» نفسه، وأنتم تعرفون بالطبع أن الفتاوى عند شيخنا القطري الهوى المصري المبلاد والجنسية هي فتاوى من النوع الأول سايز، فيها الحرب على الإرهاب حلال عندما يمارسها الأمريكان في بلاد تبعد عنها آلاف الأميال ضد تنظيم هو صنيعة مخبراتهم بالأساس وتمنحها ختم الشرعية الحليفة قطر، ونفس الحرب حرام عندما تمارسها مصر ضد عصاية خونة وعملاء باعوا الوطن وعلى أرضها ومن خلال أدلة لا تقبل الشك وليست من خلال هواجس مثل التي استخدمتها أمريكا كمبرر لضرب أفغانستان ردا على تفجير برج هويدي!! نفس ثلاثي أضواء المسرح الإخواني البغيض الذي أطل بعدها بسنة 12 سنة يردد نفس التعيق الغربي، ونفس جوقة الشر التي تزييف وعي الغلابية بنشازها المثير للفتيان، نشر «هويدي» الفتوى في مقاله بالشرق الأوسط، 8 أكتوبر 2001:

<http://www.aawsat.com/leader.aspssection=3&article=60595&issueno=8350>

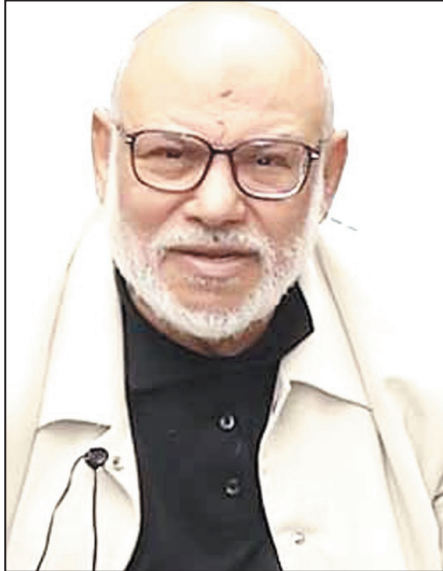
وعلقت الجريدة على توابع هذه الفتوى 14 أكتوبر 2001:

<http://www.aawsat.com/details.asp?issueno=8070&article=61545>

الفتوى القرضاوية تحاول أن ترفع الحرج عن مسلم أمريكا من الجنود الذين قرؤوا حديث الرسول «إذا تواجه المسلمان بسيفيهما، فقتل أحدهما صاحبه؛ فالقاتل والمقتول في النار.. قيل: هذا القاتل، فما بال المقتول؟ قال: «قد أراد قتل صاحبه».. يقول «القرضاوي»، في فتواه: «بتبين من ذلك أن الحرج الذي يسببه نص هذا الحديث الصحيح إما أنه مرفوع، وإما أنه مغتفر بجانب الأضرار العامة التي تلحق بمجموع المسلمين في الجيش الأمريكي، بل وفي الولايات المتحدة بوجه عام، إذا أصبحوا مشكوكا في ولائهم لبلدهم الذي يحملون جنسيته، ويتمتعون فيه بحقوق المواطنة، وعليهم أن يؤدوا واجباته، وأما الحرج الذي يسببه، كون القتال لا تمييز فيه فإن المسلم يجب عليه أن ينوي مساهمته في هذا القتال وأن يحق الحق ويبطل الباطل، وأن عمله يستهدف منع العدوان على الأبرياء أو الوصول إلى مرتكبيه لتقديهم للعدا، وليس له شأن بما سوى ذلك من أغراض للقتال قد تنشئ لديه حرجا شخصيا، لأنه لا يستطيع وحده منعها ولا تحقيقها، والله تعالى لا يكلف نفسا إلا وسعها، والمقرر عند الفقهاء أن ما لا يستطيعه المسلم وغير ساقط عنه لا يكلف به، وإنما المسلم هنا جزء من كل لو خرج عليه لترتب على خروجه ضرر، له ولجماعة المسلمين في بلده، أكبر كثيرا من الضرر الذي يترتب على مشاركته في القتال، والقواعد الشرعية المعرية تقر أنه إذا اجتمع ضرر ارتكب أخفهما، فإذا كان يترتب على امتناع المسلمين عن القتال في صفوف جيوشهم ضرر على جميع المسلمين في بلادهم وهم ملايين وكان قتالهم سوف يسبب لهم حرجا أو أذى روحيا ونفسيا، فإن الضرر الخاص يتحمل لدفع الضرر العام»، كما تقر القاعدة الفقهية الأخرى. وإذا كان العسكريون المسلمون في الجيش الأمريكي يستطيعون طلب الخدمة مؤقتا أثناء هذه المعارك الوشيكة في الصفوف الخلفية للعمل في خدمات الإعاشة وما شابهها كما ورد في السؤال من دون أن يسبب لهم ذلك، ولا عليهم من المسلمين الأمريكيين، حرجا ولا ضررا؛ فإنه لا بأس عليهم من هذا الطلب. أما إذا كان هذا الطلب يسبب ضررا أو حرجا يتمثل في الشك في ولائهم، أو تعريضهم لسوء ظن، أو لاتهام باطل، أو لإيذائهم في مستقبلهم الوظيفي، أو للتشكيك في وطنيتهم، وأشباه ذلك، فإنه لا يجوز عندئذ هذا الطلب، والخلاصة أنه لا بأس إن شاء الله على العسكريين المسلمين من المشاركة في القتال في المعارك المتوقعة ضد من يُظن أنهم يمارسون الإرهاب أو يؤوون الممارسين له ويتيحون لهم فرص التدريب والانطلاق من بلادهم، مع استصحاب النية الصحيحة على النحو الذي أوضحناه، فدعا لأي شبهة قد تلحق بهم في ولائهم لأوطانهم، ومنعا للضرر الغالب على الظن وقوعه، وعملا للقواعد الشرعية التي تنص على أن الضرورات تبيح المحظورات، وتوجب تحمل الضرر الأخف لدفع الضرر الأشد، والله تعالى أعلم وأحكم».

انتهت فتوى «القرضاوي»، لكن هل انتهى التلون والنفاق وفتاوى الصلحة الأول سايز، وفقه «البتروودو»؟!

# مستقبل الإخوان



كمال الهلباوي

ليكون مرشداً عاماً أو قائماً بأعمال المرشد العام في غيابه بعد القبض عليه وفقاً للاتحة، فإنه استمرار لنفس النهج الذي سارت به وعليه الدعوة في السنوات الأخيرة تحت سيطرة وتكتمل ما يسمى بالقطبيين، ولا خير في هذا النهج للدعوة ولا الوطن ولا للأمة. والإخوان من شعاراتهم «نحمل الخير لمصر»، ويجب أن يتحقق ذلك في القيادة التي تؤمن بالعلمية والسلمية ونبذ العنف حقاً. أما القسم الثاني فهو الإسلام السياسي، الذي يواجه تحديات عديدة بعد فشل التجربة التي قادها الإخوان لمدة سنة وثلاثة أيام في السلطة، حيث عجزوا عن توحيد الوطن أو الاستفادة من خبرات

خبرائه من غير الإخوان، ودون تركيز فقط على أهل الثقة.

الإسلام السياسي في مصر خسر تأييد قطاع عريض من الشعب المصري، وحمل على كتفيه من التحديات ما تنوء به الجبال، ومن الضروري أن يقبل الإسلاميون اليوم الهزيمة التي تعرضوا لها، فالعمل السياسي تنافس وليس صراعا، مثل الذي شاهدناه مؤخرا. وأرى ترك الصراع على السلطة جانبا لسنوات عشر على الأقل، حتى تعود المياه إلى مجاريها كما يقول المثل.

■ المتحدث الرسمي السابق باسم التنظيم الدولي للإخوان المسلمين في لندن وأحد القادة المستقلين من الجماعة بعد الإعلان الدستوري لانتقال الرئيس المعزول في نوفمبر 2012.

الإمام البنا عن الدعوة، لا سرية فيها ولا عنف، مجالها الناس كل الناس دون سيطرة أو إكراه. لو أدرك الإخوان هذا المعنى وفهموا أنها أضواء من الشمس، وأوضح من فلق الصباح، وأبين من غرة النهار، لنبدوا السرية بالكامل وانخرطوا في المجتمع المصري بكل حب وتقدير، بعيدا عن الاستعلاء الذي تحلى به بعض القادة أحيانا، وبعيدا عن سياج العزلة الذي وضعه حولهم، وهو بكل تأكيد ضد نجاح الدعوة. «أفأنت تتركه الناس حتى يكونوا مؤمنين...» هكذا يقول القرآن الكريم. لا إكراه في الدين ولا في السياسة وبينهم المسلمون وجدوا من يدعو عليهم وعلى أولادهم، ويدعو إلى التحيز والشقاق والتحزب والطائفية والتناحر والتضامن والترشق بالسياب والتهم، ويكيد بعضهم لبعض، فهذا ما أسماه الإمام البنا في رسالة «دعوتنا»: «تلك وطنية زائفة لا خير فيها لدعاتها ولا للناس».

هذا بالنسبة للدعوة الإسلامية، إن أرادت قيادة الدعوة والإصلاح، ووضعت مصلحة الوطن نصب أعينها وليس السلطة، وسعت إلى استرضاء الشعب المصري مرة أخرى، والاعتذار إليه عما بدر من أفعال وكلمات وعنفا لا يرضاه الله ولا رسوله ولا المؤمنون، ولعل الشعب المصري يقبل ذلك الاعتذار، ويفسح المجال مرة أخرى لمن لم يجرم من الإسلاميين في حق هذا الشعب والوطن. الكلمة شديدة، ولكن ما قاله عاصم عبدالمجيد وصفوت حجازي والبلتاجي وغيرهم، لا يعني غير الإجماع. أما اختيار الدكتور محمود عزت، حسب للاتحة

ينقسم مستقبل الإخوان إلى قسمين: قسم الدعوة، وقسم ممارسة ما يسمى بالإسلام السياسي. قسم الدعوة يحتاج إلى الوضوح الكامل بعيدا عن السرية القاتلة التي عانت منها الجماعة وعانى منها الوطن كثيرا، وكان من المفروض أن تخرج الجماعة من هذه السرية تماما بعد ثورة 25 يناير 2011. كانت هذه هي الفرصة الكاملة، والنعمة التي أنعم الله تعالى بها على الشعب المصري بأن يخرج من تبعات الدولة العميقة. فيفضل الثورة حصلت الأحزاب التي كانت محظورة على الترخيص اللازم لممارسة العمل السياسي الحزبي، وحصل كل من أراد أن يعمل في السياسة على الرخصة اللازمة. ورأينا حزب الوسط الذي عانى أكثر من 15 سنة -كما قال لي المهندس أبو العلا ماضي من قبل- وهو يحاول الحصول على رخصة أيام حكم مبارك ولم يستطع، رأيناه يحصل على تلك الرخصة بعد أسبوعين من الثورة فقط، ويحكم قضائي من القضاء الذي رفضه من قبل. الدنيا تغيرت وكان على الجميع أن يدرك ذلك، ويساعد في عملية التغيير والانتقال السلمي في المجتمع، واستمرار الثورة، والبعد في إصلاح الدولة وتنمية الوطن. نفس الشيء بالنسبة لحزب الحرية والعدالة الذي وثق فيه المجتمع، وتمنى كثير من المواطنين أن يروا في مصر مسيرة جديدة إلى الحكم الرشيد، ولو خطوة واحدة كل يوم، ولم يحدث ما تمناه الشعب ولا ما وعد به مرسي. صحيح كان هناك معارضة من اليوم الأول لمسيرة الحزب في الانتخابات، ممثلة فيمن وقفا وراء الفريق أحمد شفيق، أو من صدمهم أداء الإخوان في الدعوة وفي الحزب وفي الرئاسة فيما بعد، حتى أصبح من المستحيل أن يسير أحد قادة الإخوان أو قادة حزب الحرية والعدالة وهم في السلطة في الشارع، أو أن يقوم بالدعوة على مقهى من المقاهي، يقول الإمام البنا في أول رسالة: دعوتنا، التي نشرتها مجلة الإخوان المسلمين (العدد الثاني) في 23 أبريل 1935: «يجب أن نصارع الناس بغايتنا، وأن نجلي أمامهم منهاجنا، وأن نوجه إليهم دعوتنا، في غير لبس ولا غموض أضوا من الشمس، وأوضح من فلق الصباح، وأبين من غرة النهار»، هكذا يقول

# إنهم يكرهون «30 يونيو»



محمود الكردوسي

الشهر أدرك خطباء منصة «رابعة» أن من العبث الحديث عن عودة تيدو مستحيلة «معزولهم»، فأعزوا إلى معتصمهم بضرورة الاحتكام إلى شعارات وأهداف ما يسمى «ثورة 25 يناير»، وتواكب ذلك مع خطاب تحريضي يتهم «30 يونيو» بأنها ثورة «فلول» يومية، «مبارك»، ورغم أن عملية فض اعتصامهم «رابعة» و«النهضة» تمت بأقل قدر من الخسائر، فقد اعتبرها الإخوان إرهابا صاعدا «الدولة البوليسية»، وبدأ حلفاؤهم من «مرتزقة 25 يناير» يطولون برؤوسهم من جديد، رافعين شعارهم القديم نفسه، وإن كان أضيف «الإخوان» إلى «العسكر»، مساويا بينهما في فعل «يسقط»، وهي حيلة

ساذجة تنطوي على خبث وسفالة سافرين لهم جاء الإفراج عن «مبارك»، وكأنه طوق نجاة للجماعة، وحلفائها، وانتفض هؤلاء المرتزقة، مضافة إليهم كيانا جاهلة، خائبة بالثلث مثل أولئك الذين يسمون أنفسهم «تيارا ثالثا» و«اشراكيين قوريين»، بحجة أن الإفراج عن «مبارك»، يبشر بعودة نظامه بكل مؤسساته الفاسدة القمعية، وواقع الأمر أن الهدف من الضجة التي يثيرها هؤلاء الخونة ليس تخويف المصريين من عودة نظام «مبارك»، على الرغم من أنه يبدو الآن أقل سوءا بكثير من نظام حكم الإخوان، لكن الهدف بكل تأكيد هو إجهاد ثورة 30 يونيو، فكل المعطيات تؤكد أن من المستحيل العودة إلى أي من هذين النظامين، للذين ثبت بما لا يدع مجالا للشك أنهما جهان لعملية واحدة، والمكسب الحقيقي لـ 30 يونيو ليس فقط الإطاحة بكليهما، بل استعادة المصريين لدولتهم».

حفاظا على مكتسباتهم أو العودة إلى جورهم ريثما يستقر غبار المعركة، فقد لوحظ، على سبيل المثال، أن ثمة تغيرا واضحا في خطاب الدكتور معتز بالله عبد الفتاح الذي أحبط مواقفه السابقة بظلال من الشك، سواء خلال المرحلة الانتقالية الأولى أو خلال فترة حكم جماعة الإخوان، في حين اشتكى طفل الليبرالية المدلل عمرو حمزاوي -عبر صفحته على تويتر- من التصنيق عليه إعلاميا بحجة أن «أصوات الدولة الأمنية، والتشويه الزائف للعدا لكل مدافع عن الحريات وحقوق الإنسان تنتهك من الظهور في وسائل الإعلام».

يمكن القول إذن: إن الجماعة استنفدت الكثير من حيلها دون جدوى، ولم يشفع لها إرهابها في ظل إصرار جموع المصريين على تحمل تكلفة هذه الحرب والتفافهم حول «فكرة الدولة»، خاصة في تجليها الأهم، ممثلا في جيشها وشرطتها، كما أن الظهير الأوروبي والأمريكي للجماعة بدأ يعاني هو الآخر من تصدعات، يمكن الاستدلال عليها بتصعيد إدارة «أوباما» لموقفها مما يجري في مصر، وربطها بين الحالتين السورية والمصرية، الأمر الذي يؤكد أن ثمة إحساسا لدى هذه الإدارة بأن «الجماعة» بدأت تعاني سكرات موت لا تخطئها عين، وهكذا لم يبق لـ «الجماعة» سوى تكتيف هجومها على «ثورة 30 يونيو».

يصير الإخوان من البداية على أن «30 يونيو» كان «انقلابا» وليس «ثورة»، وهي مغالطة سافرة لا تستند إلى أي أسانيد نظرية أو عملية، وخلال فترة الاعتصام التي استمرت نحو شهر ونصف

ليس خافيا على أحد أن جماعة الإخوان بدأت تتراجع، وأظن أنها قاب قوسين أو أدنى من إعلان هزيمتها، لحاصت الجماعة حربيا طاحنة ضد الجميع لاستعادة العرش الذي فقدته بفضل تغولها وغيانها الرياني وشهوتها الجامحة، العبياء، للحكم، استطاعت الجماعة، خلال سنة واحدة في الحكم، أن تسعدني عليها خصما لا يمكن المراهنة على خسارته: الدولة المصرية، ولأن هذه الدولة كانت ممثلة بكل ثوابتها ومؤسساتها التقليدية في ثورة 30 يونيو، فقد تحولت هذه الثورة إلى «هدف ضمني» للجماعة، فسعت بكل الطرق إلى تشويهها وتضريحها من محتواها.. محليا وإقليميا ودوليا. حاولت الجماعة أثناء فترة حكمها أن تقوض كل أركان ومؤسسات الدولة، ويثت فيها جحافل من كوادرها وخلاياها النائمة فيما عرف بال«أخونة». وعندما أطاحت ثورة 30 يونيو برئيسها ونظام حكمها، جن جنونها وأصيب كهنتها بلوث، فقرروا هدم العبيد على رؤوسهم ورؤوس الجميع. فتحت الجماعة نيرانها على كل أخضر ويايس، واستخدمت في حربها ضد الدولة المصرية أقدن أساليب الحرب وأشدّها إرهابا وخطرا على فطرة المصريين و«تماسكهم»، المنصوص عليه قرآنا وسنة، ولعلك تلاحظ أن التهم الموجهة إلى كوادرها بعد سقوطهم تباعا في قبضة أجهزة الأمن تتراوح بين الخيانة العظمى والتحريض على القتل، ومن ثم يواجه أغلبهم أحكاما قاطعة بالإعدام، وعلى رأس هؤلاء بطبيعة الحال محمد مرسي ومرشده وضارده.

لم تستطع الجماعة كسر إرادة المصريين التي تجلت في ثورة 30 يونيو، بل على العكس: اتسع نطاق المواجهة لينضم إليها مواطنون عاديون، على غرار ما حدث في بعض محافظات الدلتا، مثل المنوفية والدقهلية والغربية، ويقدّر ما كتبت الدولة من خسائر، فقد فقدت تعاطف الجميع بمن فيهم أشد حلفائها خوفا عليها وعلى مصيرها السياسي، ولم يعد مقبولا -لا على المستوى الرسمي ولا على المستوى الشعبي- أن يكون لها مكان بين المصريين، واضطر دعاة الصلحة و«حرمانية الدم»، والمدافعون عن قديسية المسار الديمقراطي إلى تغيير جلدهم

من حرك عند اكتشافك لأي مخالفة تموينية سواء من حيث السعر أو الوزن  
أو المواصفة التبليغ عنها على الرقم المجاني (174)

أفسي  
المستهلك

مع تحيات: (الإدارة العامة لحماية المستهلك - وزارة الصناعة والتجارة)